أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد الخامس، العدد الثاني عشر (٢٠١٤). ص ص ٨٥-١٠٢

استراتيجية التصنيع في الدول النامية: دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة من ١٩٧٣-٢٠١٠

مريم عيسى محمد مهنى (*)

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجيات التصنيعية المتبعة لتحقيق السياسات التنموية في الدول النامية؛ مع التركيز على دراسة حالة القطاع الصناعي الليبي خلال الفترة (1973-2010)؛ حيث تم إعطاء تعريف عام للاستراتيجية، وتم تعريف استراتيجية التصنيع بصفةٍ خاصة كخيار للتنمية؛ ثم كان التعرض لأبرز السياسات التصنيعية التي طبقتها الدول النامية عموماً بأهدافها وسلبياتها، كما تم التعرض لسياسة الاعتماد على الذات كسياسة ملائمة للدول النامية، ومن ثم جاء التعرف على السياسات التصنيعية التي طبقتها ليبيا لتحقيق أهداف الخطط التنموية المختلفة. ولقد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي لدراسة تلك السياسات التصنيعية الليبية والتي تمثلت في إقامة صناعات محلية معوضه عن الاستيراد وأخرى لتشجيع ألصادرات وانتهت الدراسة باستخلاص مجموعة من النتائج الدالة على تعثر التطبيق العملي لسياستي الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات سواءً على مستوى الدول النامية أو على مستوى الاقتصاد الليبي؛ مع تقديم عدد من التوصيات والمقترحات الكفيلة بتوجيه قطاع الصناعة في الدول النامية وفي ليبيا الوجهة الصحيحة وبما يضمن تحقيق الهدف الرئيسي للاستراتيجية العامة للتنمية الشاملة؛ وهو بالنسبة للاقتصاد الليبي يتمثل في تنويع القاعدة الإنتاجية والمعتمدة أساساً على قطاع النفط.

الكلمات الأساسية: *استراتيجيات التصنيع ، سياسات التصنيع ، تنويع القاعدة الإنتاجية.*

Manufacturing Strategy in Developing Countries: Theoretical Analytical Study of Libyan Experiment in Manufacturing "1973 – 2010"

Mariam Essa Mohamed IMhanna

Abstract: *This study aims at Identifying manufacture strategies adopted to attain developmental policies in developing countries, focusing on the study of the condition of Libyan industrial sector during the period (1973 – 2010), where a general definition was given to the strategy, particularly, industrial strategy was defined as a choice for development, then, self-dependence policy was addressed as a suitable policy for developing countries, hence the definition of manufacturing policy applied by Libya to achieve the objectives of different developmental plans, descriptive statistical method has been used to study those Libyan manufacturing policies, marked by the establishment of local industries offsetting import, and others to promote export, the study ended by extracting a set of conclusions which indicate practical application of both policies; the replacement of imports and promotion of exports whether at the level of developing countries or at the level of Libyan economy, and presenting a number of recommendations and proposals to ensure directing industrial sector in developing countries and in Libya the right direction and to ensure the achievement of the main objective of the overall strategy for the comprehensive development, which is in case of Libyan economy is represented in diversifying the production base which is mainly dependent on the oil sector.*

keywords: Industrialization strategies, Industrialization policies, Diversification of the production base.

(*) دكتوراه في الاقتصاد، جامعة صفاقس، عضو هيئة التدريس بقسم الاقتصاد، كلية المحاسبة – غريان، جامعة الجبل الغربي، ليبيا
meiessa503@gmail.com

المقدمة:

تحتل استراتيجية التصنيع مكانة بارزة في استراتيجيات التنمية الشاملة؛ وذلك لأن السياسة التنموية الشاملة تعتمد من جهة على قيام علاقات واسعة ومتشابكة وترابطات أمامية وخلفية بين قطاع الصناعة وبقية القطاعات الاقتصادية. ومن جهة أخرى فإن الاستراتيجية المتعلقة بتعزيز وزيادة النمو الصناعي تهتم بالدرجة الأولى بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام وفي حدود الإمكانيات والموارد المتاحة؛ لذلك سيستعرض هذا البحث استراتيجية التصنيع في الدول النامية والسياسات التي اعتمدت عليها وصولاً إلى تحقيق التنمية والنمو، مع اقتراح السياسة التصنيعية الملائمة لاقتصادات هذه الدول والتعرض كذلك لأبرز السياسات التصنيعية في الاقتصاد الليبي.

مشكلة الدراسة:

تسيطر على الدول النامية ومنها ليبيا الرغبة الملحة والمشتركة في تحقيق أعلى مستوى من التنمية والنمو وفي جميع القطاعات؛ وذلك كنوع من التعويض عن فقرها وتخلفها واختلال بناها الاقتصادية، خلال فترات السيطرة الاستعمارية؛ وهذا ما دفع بها بعد استقلالها إلى انتهاج عدة استراتيجيات وخيارات لبلوغ هدفها المنشود؛ ولقد كان التصنيع وسياساته المختلفة أحد تلك الخيارات. وهنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في سؤالين هما: هل نجحت هذه الدول في تطبيق السياسات التصنيعية وبما يحقق لها النمو والتنمية الشاملة؟ أم أنها ظلت تتخبط في سلسلة الاختلالات الهيكلية الإنتاجية وضعف الروابط الإنتاجية بين قطاعاتها المختلفة؟

فروض الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

١. نجاح الدول النامية ومنها ليبيا في تطبيق سياسات التصنيع كخيار لتحقيق التنمية وتصحيح الاختلالات الهيكلية باقتصاداتها.

٢. نجاح السياسات المتبعة في الخطط التنموية الليبية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية الشاملة والتي من أبرزها تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنويع الإنتاج والصادرات، وإدماج الاقتصاد الليبي في الاقتصاد العالمي.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية السياسات الصناعية المتبعة في الدول النامية عموماً وفي ليبيا بصفةٍ خاصة بأهدافها وسلبياتها؛ وبصفةٍ خاصة تتضح أهمية الدراسة في ليبيا والتي خاضت مجموعة من السياسات التصنيعية استهدفت كافة السياسات المتبعة في الخطط التنموية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية الشاملة وكان من أبرز المحاور التي ركزت عليها تلك الخطط تنويع الإنتاج والصادرات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك في إطار تصحيح الاختلالات في الهيكل الاقتصادي بالحد من سيطرة قطاع النفط على هيكل الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة مساهمة القطاعات السلعية الأساسية في هذا الناتج وخاصةً قطاع الصناعات التحويلية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سياسات التصنيع التي تم تطبيقها في العديد من الدول النامية، مع التركيز على ليبيا، كأحد الدول التي انتهجت استراتيجية التصنيع بسياساتها المختلفة كطريقة لمعالجة مشكلة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية. كما تهدف هذه الدراسة إلى تقديم

مجموعة من الحلول والتوصيات الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية الاستراتيجية للدول النامية وللاقتصاد الليبي وخاصةً فيما يخص تحوير وتطوير السياسات التصنيعية، القائمة وتطبيق السياسات الملائمة والضامنة لتصحيح مسار اقتصادات هذه الدول.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية للدراسة تشمل كل من اقتصادات الدول النامية، والاقتصاد الليبي؛ والحدود الزمنية تتضمن الفترة (١٩٧٣-٢٠١٠) لدراسة حالة الاقتصاد الليبي عند تطبيقه للسياسات التصنيعية كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتصحيح البناء الهيكلي للاقتصاد.

الدراسات السابقة:

من خلال اطلاعنا على بحوث ودراسات عديدة في مجال السياسات التصنيعية وتحليل هيكل التجارة الخارجية، وأهمية القطاع الصناعي في إحداث التنمية الاقتصادية فقد أمكن تلخيص بعض من الدراسات السابقة التالية:

١.دراسة جبر(1985-2010) :[١]

استهدفت هذه الدراسة تحليل تطور حجم الصادرات السودانية والتغيرات الهيكلية فيها، واعتمدت على فرضية أن الصادرات هي من يقود النمو الاقتصادي وذلك بعد عمليات التحرير الاقتصادي التي بدأت في عام 1992؛ حيث تدفقت الاستثمارات الخارجية، وتم استخراج وتصدير النفط الخام وهذا بدوره من المفترض أن يؤثر على حجم ونوعية الصادرات السودانية؛ وبالتالي فإن هذا التحليل لم يكتفي بدراسة حجم الصادرات وإنما أعطى أيضاً للتغير في هيكل الصادرات أهمية خاصة وذلك لأن هذه المنهجية تسمح وبشكل مبسط باستخدام متغير توسع الصادرات والتحول من الصادرات التقليدية إلى الصادرات المصنعة وشبه المصنعة كمتغير مؤثر وأساسي لتحديد أثر نمو الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي. وفي التحليل القياسي فإنه ولمعرفة مدى قيادة الصادرات للنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة فإنه تم استخدام مجموعة من الاختبارات لفحص الخواص الاحصائية لثلاثة متغيرات هي الصادرات، والناتج المحلي الإجمالي، والتركيبة النسبية للصادرات (السلع المصنعة والسلع شبه المصنعة)؛ من هذه الاختبارات اختبار ديربين واتسون للتحقق من وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والتركيبة النسبية لها؛ كما استخدمت الدراسة اختبار إنجل وجرانجر لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين كل من الدخل (logGDPt)، والتركيبة النسبية للصادرات ($logEC_t$)، والصادرات (logEXt) واستنتجت الدراسة أن الصادرات أثرت إيجاباً على الدخل؛ بينما كان أثر التركيبة النسبية للصادرات سلبياً ويعني ذلك أن تركيبة الصادرات السودانية قد حصل بها تحول بسبب دخول قطاع النفط؛ إلا أن صادرات القطاعات الأخرى تدهورت بدرجة كبيرة. بالإضافة إلى ضعف حجم مساهمة هذه الصادرات في السوق العالمية والإقليمية، كما أن التركيبة النسبية للصادرات السودانية (التحول الهيكلي) خلال فترة الدراسة قد أثرت إيجاباً في المدى القصير على الناتج المحلي الإجمالي؛ بينما كان تأثيرها سلبياً على هذا الناتج في المدى الطويل. والنتيجة الأخيرة هي أن التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي بسبب التغير في الصادرات عموماً كان يستغرق (3.6) سنوات للتصحيح ولا يمكن قياس ذلك على عملية خروج النفط بسبب انفصال الجنوب خلال عام (2011) وامتصاص الصدمة وبالتالي الرجوع إلى نقطة التوازن.

١ـ بدر الدين حسين جبر، "التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٠"، مجلة المصرفي، (الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي)، العدد الثاني والستون، ديسمبر ٢٠١١، ص ٢٤-٣٠.

٢. دراسة حويته ، وشطا (1977-2006)[١]:

استهدفت هذه الدراسة بدورها تحليل تطور الصادرات والواردات الليبية وذلك على أساس أن الصادرات يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد مصادر التمويل؛ فكلما زادت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات كلما تحقق فائض من العملات الأجنبية الصعبة التي يمكن استخدامها في استيراد مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية اللازمة لتمويل الخطط التنموية؛ ولقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب التحليل الوصفي والقياسي في نفس الوقت، وتم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة مراحل، وبالنسبة لجانب الصادرات فقد دلت نتائج التحليل الوصفي على أن الصادرات الليبية قد تطورت تطوراً واضحاً خلال فترات الدراسة الثلاث فيما عدا الفترة الثانية (1987-1996)، ويرجع ذلك إلى تعرض الإقتصاد الليبي للحصار الاقتصادي والذى كان له الأثر الواضح على قطاع التجارة الخارجية الليبية بصفة عامة وقطاع الصادرات بصفة خاصة، في حين ارتفعت الصادرات الليبية في الفترة الثالثة مقارنةً بما كانت عليه في الفترتين الأولى والثانية على الترتيب وهو ما يعتبر مؤشر جيد لنمو قطاع الصادرات الليبي وقد بلغ متوسط القيمة من الصادرات الليبية خلال فترة الدراسة نحو (6651.397) مليون دينار. ومن النتائج التحليلية الوصفية لهذه الدراسة أيضاً أن زيادة الصادرات النفطية والناجمة عن زيادة أسعار النفط أدت بالضرورة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الليبي حيث بلغ متوسط إجمالي هذا الناتج خلال فترة الدراسة نحو (15554.88) مليون دينار. وبالنسبة للجانب القياسي من الدراسة فإنه تضمن أربع معادلات كل منها تخص مرحلة معينة؛ حيث انطوت كل منها على العلاقة بين الناتج المحلى والصادرات لبيان مدى مساهمة الصادرات في هذا الناتج وبالتالي دورها كقطاع هام وحيوي في نمو الاقتصاد الليبي الذي يساعد في تنمية القطاعات والأنشطة القومية الأخرى وقد استنتجت الدراسة القياسية أن نحو (96٪) من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي ترجع إلى التغيرات في الصادرات وأن حوالي (48٪) من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخرى لم تؤخذ في الاعتبار.

٣. دراسة الربيعي(1970-2000): [٢]

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أسباب الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي والتي كان من أبرزها ضعف دور القطاع الصناعي التحويلي في النشاط الاقتصادي بسبب ضعف واختلال الهيكل الإنتاجي لهذا القطاع وضعف الروابط الأمامية والخلفية بين فروعه المختلفة؛ وبالتالي كان لابد من تحليل هيكل قطاع الصناعة التحويلية وتحديد العلاقة بين عملية التغير في هذا الهيكل وبين عملية التغير في هيكل الاقتصاد الكلي خلال الفترة محل الدراسة. ولقد استخدم الباحث في دراسته مؤشر تحليل البنية الصناعية على مستوى الفروع والأنشطة التحويلية، ومن خلال تحليل الهيكل الصناعي بحسب طبيعة السلعة المنتجة؛ استخلصت الدراسة نتيجة مهمة مفادها أن جهود التنمية الصناعية في ليبيا ركزت على السلع الاستهلاكية التي استمرت هيمنتها على هيكل الصناعة طيلة فترة الدراسة حيث بلغت الأهمية النسبية لهذه الصناعات في مجمل الهيكل الصناعي حوالي (٧٧.٢٪) في عام ١٩٧٥ وبقي دور الصناعات الإنتاجية هامشياً ومحدوداً؛ وكذلك من خلال تقسيم الهيكل الصناعي إلى سلع تصديرية وسلع معوضة عن الاستيراد استنتجت الدراسة أن هناك اختلال واضح في هيكل الصناعة لصالح مجموعة الأنشطة المعوضة عن الاستيراد، وأن السياسات الصناعية بشقيها التعويضي والتصديري قد غاب عنها تقريباً المنهج التكاملي للتصنيع ولقد أدى هذا النمط الجزئي المبتور للسياسات الصناعية إلى زيادة التبعية للأسواق الأجنبية خاصةً فيما يتعلق بالفروع التحويلية التصديرية الأمر الذي جعل هناك حاجة ملحة إلى الاهتمام بشقي السياسات الصناعية كأنماط متكاملة ومتعايشة للتصنيع مع مراعاة اختلاف أهمية كل نمط بحسب مرحلة التنمية الصناعية.

---

[١] عبد السلام إمحمد حويته، محمد علي شطا، ((تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠٠٦))، j. Agric. Sci. Mansoura Univ., 34 (11): 10333 – 10346, 2009، تاريخ الاطلاع ٢٠١٠/٤/١.

[٢] - فلاح خلف علي الربيعي، "القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ "، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، ليبيا،2007(http://mpra.ub.uni-muenchen.de/8312، تم الاطلاع عليها بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٧.

٤. دراسة: Abughalia (1978-2010): [1]

"Impact of International Economic Embargoes on the Libyan Foreign Trade"

كان الهدف من هذه الدراسة هو فحص تأثير الحظر الاقتصادي على التجارة الخارجية الليبية في كل من الصادرات والواردات؛ وعلى وجه الخصوص تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال عما إذا كان الحظر الاقتصادي من أمريكا (١٩٨١-١٩٩١)، ومن الأمم المتحدة (١٩٩٩-٢٠٠٣) لديه أي تأثير كبير على التجارة الخارجية الليبية على مدى ثلاث فترات تمثل مدة الدراسة وهي (١٩٩١-١٩٧٨)، (١٩٩٢-٢٠٠٣)، (٢٠٠٤-٢٠١٠)؛ وركزت الدراسة في جانبها الوصفي على تحليل جانب الصادرات الليبية والتي انخفضت بما نسبته (٧٣.٧٥٪) ما بين الفترة الأولى والثانية، ويرجع ذلك إلى تعرض الاقتصاد الليبي لفترة الحظر الاقتصادي التي كان لها أثر سلبي على قطاع التجارة الخارجية عموماً وقطاع الصادرات بصفةٍ خاصة. ومن جهةٍ أخرى فإنه عند دراسة متوسطات بعض المؤشرات الأخرى والمتعلقة بالتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة (١٩٧٨-٢٠١٠)؛ فإنه قد تبين تطور وازدهار قطاع الصادرات والذي يرجع أساساً إلى نمو صادرات النفط وارتفاعاً ملحوظاً في أسعار النفط والذي انعكس بدوره على تطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي الليبي الذي ازداد في الفترة الثالثة بما يعادل (٣٨٥.٣٨٪) مما كان عليه في الفترة الأولى، وقد بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي (١٥٥٥٤.٨٠) مليون دولار خلال فترة الدراسة بالكامل (١٩٧٨-٢٠١٠). أما الجانب التطبيقي من الدراسة فهو يستخدم أربعة نماذج قياسية تقيس كل منها العلاقة بين الصادرات الليبية والناتج المحلي الإجمالي خلال فترات الدراسة الأربعة؛ حيث أشارت قيمة معامل التحديد خلال الفترة الأولى (١٩٧٨-١٩٩١) إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي. أما الفترة الثانية (١٩٩٢-٢٠٠٣) فكانت نتائجها تشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين متغيري الدراسة ؛ ويرجع ذلك إلى تعرض الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة للحصار الاقتصادي وهذه هي الإجابة على تساؤل الدراسة فيما إذا أثر الحصار الاقتصادي بالسلب على قطاع التجارة الخارجية الليبية؛ وبالنسبة للفترة الثالثة (٢٠٠٤-٢٠١٠) فقد استنتجت الدراسة بأن هناك علاقة موجبة وقوية جداً بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، واستنتجت الدراسة أيضاً في الفترة الرابعة وهي فترة الدراسة الكاملة أي (١٠٧٨-٢٠١٠) إلى أن هناك علاقة قوية وإيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الليبية.

الاستنتاج من عرض الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة نستنتج بأن أغلب الدول النامية وخاصةً منها النفطية تعاني من القصور وعدم التوازن في قطاع التصدير من السلع المصنعة؛ فنجد أن الدول النامية النفطية ومنها ليبيا كانت تعتمد وبشكلٍ مباشر على تصدير النفط الخام وهذا لا يساهم بالضرورة في تنويع قاعدة الاقتصاد وذلك بالرغم من حدوث زيادات ملحوظة في ناتجها المحلي الإجمالي في فترات الرواج وارتفاع أسعار النفط، ومن استعراض الدراسات السابقة استنتجنا أنه من المناسب للدول النامية الجمع بين سياستي الإحلال محل الواردات والتصنيع لأجل التصدير، ويتم اتباع هذا التطبيق المتزامن لضمان نجاح نتائج كل من السياستين في دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة منهج التحليل الاقتصادي الوصفي المدعم بالبيانات الاحصائية المستقاة من مصادر التوثيق والمعلومات الرسمية الليبية وذلك لتوضيح أهم السياسات التصنيعية التي طبقتها

---

[1] Wessam Abughalia , "Impact of International Economic Embargoes on the Libyan Foreign Trade" International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences June 2012, Vol., No. 3,p80-102. www.hrmars.com تم الاطلاع عليها بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٧،

الخطط التنموية الليبية المختلفة ضمن الاستراتيجية التنموية الوطنية العامة؛ بالإضافة إلى تعريف واستعراض السياسات التصنيعية في الدول النامية بأهدافها وسلبياتها وذلك في إطار التحليل والشرح من العام (اقتصادات الدول النامية) إلى الخاص (الاقتصاد الليبي) خلال الفترة محل الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء أساسية؛ تناول الأول منها المفهوم العام للإستراتيجية؛ واهتم الجزء الثاني باستعراض سياسات التنمية الصناعية في الدول النامية تعريفها، أهدافها، وسلبياتها أو الانتقادات الموجهة لها وفقاً لمعظم الأدبيات الاقتصادية أما الجزء الثالث فقد تعرض للتجربة الليبية في التصنيع خلال الفترة (١٩٧٣-٢٠١٠) من خلال التعرف على سياستي التصنيع لغرض الإحلال محل الواردات، والتصنيع لغرض تشجيع الصادرات؛ وهي السياسات التي تم الاعتماد عليها في إحداث الإصلاحات الهيكلية وصولاً إلى تحقيق التنمية والنمو المنشود.

أولاً / المفهوم العام للإستراتيجية:

إن وجود استراتيجية ملائمة واضحة ومباشرة قدر الإمكان له أهميته الكبيرة في تحقيق النتائج والأهداف المنشودة لإستراتيجية التنمية الشاملة. والإستراتيجية في معناها العام هي "مجموع الخطوط العريضة والقواعد التي تحكم حركة نشاط معين وفقاً لمجموعة من الأهداف، وفي ضوء الإمكانيات المتاحة" [١]، كما تعرف الإستراتيجية بأنها: "التخطيط الواعي لبلوغ أهداف محددة خلال فترة زمنية قادمة؛ أي بمعنى حسن التدبير والتصرف في الموارد والإمكانات المتاحة بهدف الوصول إلى نتائج نرغب في تحقيقها مستقبلاً". [٢]

والجدير بالذكر في هذا المجال أنه يجب الفصل بين مفهوم كل من استراتيجية التنمية الاقتصادية واستراتيجية التصنيع حيث "تعرف الاستراتيجية عندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية بأنها تعني المبادئ والأسس التي تحدد المداخل العملية للتنمية الاقتصادية بعيدة المدى والتي تضع الخطوط العامة التي تعاون في تحديد النظم والأساليب التي يمكن اتباعها في تعبئة واستخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف التنمية" [٣]؛ أما استراتيجية التنمية الصناعية فهي "مجموعة الخطوط والقواعد العامة التي تحكم حركة التنمية الصناعية لتحقيق أهداف القطاع الصناعي وبما ينسجم ويتوافق مع حركة التنمية الشاملة ووفقاً لأهدافها العامة والأولية المحددة"[٤].

وبصفةٍ عامة فإن استراتيجية التنمية الصناعية في الاقتصاد الوطني تضع أهداف محددة تفي بحاجات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ويتم تحقيق تلك الأهداف باستخدام وتطبيق سياسات تصنيعية متعددة وباتباع أسلوب التخطيط السليم والاستخدام الرشيد للموارد والإمكانيات المتاحة.

---

[١] -حميد جاسم حميد وآخرون، ((الاقتصاد الصناعي))،(دار الكتب للطباعة والنشر: القاهرة ١٩٧٩)، ص٤١٣.

[٢]- عبد الله إدريس فضل، عبد الله الهادي الكموشي((استراتيجيات التصنيع _ الأسس والأهداف))، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، المجلد الرابع؛ العدد الثاني (مارس ١٩٩٥)، ص٤١.

[٣]- عطية مهدي سليمان، ((استراتيجية التصنيع العربية ودور مؤسسات التمويل في تمويل وترويج المشروعات العربية الصناعية المشتركة))، مجلة التنمية الصناعية ودور المؤسسات المالية العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٩.

[٤]-حميد جاسم حميد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص٤١٣.

ثانياً/ سياسات التنمية الصناعية في الدول النامية:

لما أعطت الدول الصناعية المتقدمة اهتماماً بالغاً للتصنيع الذي كان عاملاً أساسياً لتطورها الاقتصادي والاجتماعي، فإن الدول النامية قد انتهجت استراتيجية التصنيع باعتبارها الوسيلة الأساسية والصحيحة للقضاء على الإختلالات الهيكلية؛ حيث يتم عن طريق التصنيع تصحيح العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية وذلك لأن قطاع الصناعة يتيح فرص التشغيل للعمالة الفائضة في قطاع الزراعة. ناهيك على أن زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في مجمل الهيكل الإنتاجي يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو وتنويع الهيكل الاقتصادي ورفع مستوى التغيرات الاجتماعي والتكنولوجية والتعليمية وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان.

إن استراتيجية التصنيع التي اتبعتها الدول النامية اتسمت بتعدد وعشوائية سياساتها التصنيعية وعدم مرونتها ووضوحها فهي عبارة عن سياسات منقولة عن الدول المتقدمة وبالتالي فإنها لا تتوافق مع اقتصادات الدول النامية بسبب اختلاف الظروف والزمان والمكان دولياً ومحلياً.

ولكن بسبب الفشل الذي منيت به سياسات التصنيع في الدول التي طبقتها؛ فإنه لن يتم في هذا البحث التعرض لتقييمها أو للإجراءات المتبعة في تطبيقها، وإنما سيتم الاكتفاء بتعريف كلٍ منها على حدة مع التعرض بشيءٍ من التبسيط لأهدافها وأبرز الانتقادات الموجهة لكلٍ منها.

(١). سياسة الإحلال محل الواردات:

من الناحية التاريخية تعتبر هذه السياسة نقطة الانطلاق نحو برنامج التنمية الصناعية في الدول النامية؛ حيث طبقت تلك الدول هذه السياسة في بداية مراحلها التصنيعية وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وخاصةً من السلع الاستهلاكية.

أ/مفهوم سياسة الإحلال محل الواردات:

تعرف هذه السياسة بأنها السياسة القائمة على "تشجيع الإنتاج المحلي لمجموعة سلع كانت تستورد بواسطة رفع التعريفة الجمركية أو فرض قيود على الاستيراد على بضائعها. ولإنتاج هذه السلع محلياً فإنه من الضروري استيراد سلع أخرى مثل السلع الرأسمالية والمدخلات"[١].

إن هذه السياسة تعني أن ننتج محلياً ما كنا نستورده من قبل أو ننتج محلياً ما كان يمكن أن نقوم باستيراده لو لم نقم بهذا الإنتاج، ويتم تطبيق هذه السياسة على ثلاث مراحل بحيث أن الخروج من المرحلة الأولى يترتب عليه الدخول مباشرةً في المرحلة الثانية فالمرحلة الثالثة.

وتبدأ المرحلة الأولى بإقامة الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية غير المعمرة مثل صناعة الملابس والأحذية وكذلك الصناعات المنتجة للمدخلات المستخدمة في إنتاج تلك السلع مثل الخامات الداخلة في صناعة النسيج والجلود والخشب؛ وإنتاج كل هذه الصناعات يتم إحلاله محل الواردات. ويتم هذا الإحلال بالحد من استيراد السلع الاستهلاكية البسيطة وغير المعمرة وذلك باستخدام إجراءات الحماية المختلفة مع قصر الإنتاج في السوق المحلية على هذه السلع فيزداد الإنتاج المحلي بدرجة أكبر وأسرع من الاستهلاك المحلي ويغطي ذلك الإنتاج الطلب المحلي، وتحدث هذه العملية بالتدريج وعلى مدى سنوات عديدة إلى أن يحصل الإحلال الكامل محل الواردات فيبدأ بعدها الإنتاج المحلي بالانخفاض إلى أن يصل إلى مستوى الاستهلاك المحلي وهنا يحصل انخفاض في معدل النمو الصناعي عن مستواه السابق؛ ولزيادة معدل النمو الصناعي لابد من الدخول في المرحلة الثانية للإحلال محل الواردات، حيث تتضمن هذه المرحلة الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والثلاجات؛ وكذلك الإحلال محل الواردات من بعض المدخلات والسلع الوسيطة مثل صناعة الحديد والصلب وبعض الصناعات البتروكيماوية. وتتميز هذه المرحلة بالاستخدام الكثيف لرأس المال والعمالة المؤهلة والتكنولوجيا المتطورة في الإنتاج. أما المرحلة الثالثة فهي تتضمن الإحلال محل السلع الإنتاجية المعمرة كالآلات والمعدات وغيرها من مستلزمات الإنتاج الرأسمالية. وتتميز المشروعات الصناعية لمثل هذه الصناعات الكبيرة الحجم بأنها تذر أرباحاً متواضعة وتستخدم تكنولوجيا متقدمة وعمالة متزايدة باستمرار، كما تتطلب استخدام عمالة ماهرة وخبرات فنية عالية تتناسب مع مبدأ التخصص

---

[١] -محمد الفرجاني حصن، أفريقيا وتحديات العولمة، الطبعة الثانية، (المكتبة الجامعية، غريان، ليبيا، ٢٠٠٣)، ص٢٦٥.

وتقسيم العمل، كما تتسم هذه الصناعات بمحدودية أصنافها وأنواعها مما يجعل تكاليفها قليلة ن وذلك لأن التعدد في هذه الصناعات يزيد من التكاليف ويطيل فترات التعلم الخاصة بها[١].

ب/أهداف سياسة الإحلال محل الواردات:

إن الإحلال محل الواردات يمكن أن يكون إيجابياً عند تطبيق هذه السياسة بشكل سليم وحسب أسس وأولويات صحيحة وبالتالي فإنها تحقق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها في التالي:

١.تهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى إشباع الاحتياجات المحلية من السلع المصنعة عن طريق بناء القدرة الصناعية الذاتية للاقتصاد، ولا يعني ذلك تقييد الواردات ولكن يكون الإنتاج مخصص أساساً لإشباع الاحتياجات المحلية وفقاً لظروف الاقتصاد وإمكانياته الذاتية [٢]؛ ويعني ذلك أن يكون الاستيراد في حدود ضيقة وبصورة مكملة لدور الإنتاج المحلي في إشباع احتياجات الاقتصاد المحلية.

٢.إن هذا النمط من التصنيع وابتداءً من مراحله الأولى التي تشجع على إقامة وتوسيع الصناعات الاستهلاكية سيؤدي إلى تطور وتوسع قطاع الصناعة بالكامل ولاسيما عند الدخول في المراحل اللاحقة لسياسة الإحلال والتي تتمثل في الإحلال محل الصناعات الوسيطة والصناعات الإنتاجية. ويصاحب هذا التطور في قطاع الصناعة تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك من حلال الروابط الأمامية والخلفية لتلك القطاعات مع قطاع الصناعة، وينعكس هذا التطور في زيادة الأهمية النسبية لتلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

٣ .يهدف الإحلال محل الواردات إلى توفير العملة الأجنبية داخل الاقتصاد الوطني خاصةً إذا انتشر الإنتاج المحلي وتوسع قدر الإمكان ومن جهةٍ أخرى فإن هذا الإحلال والتوسع في الإنتاج المحلي يوفر تكاليف النقل المضافة إلى أسعار السلع المستوردة [٣].

٤ .يتيح تطبيق هذه السياسة أيضاً خلق قاعدة صناعية متعددة الأنشطة تسمح في المراحل المتقدمة للإحلال محل الواردات بتكوين الكوادر المؤهلة فنياً اللازمة لتشغيل وصيانة المشاريع الصناعية المتنوعة، وتطوير طاقة الاقتصاد على تنويع صادراته الصناعية، وبالتالي تأمين البيئة المناسبة للتنمية الصناعية في المراحل المتقدمة من هذه السياسة [٤].

٥.يهدف الإحلال محل الواردات إلى زيادة معدلات الادخار والاستثمار، وذلك لأن سياسة الحماية التي يعتمد عليها هذا النمط من التصنيع تؤدي إلى تغير معدلات التبادل المحلي لصالح قطاع الصناعة؛ حيث إن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الصناعية التي تم تقييد استيرادها بالنسبة لأسعار السلع الأخرى، ويعني ذلك زيادة الأرباح في قطاع الصناعة وبالتالي زيادة نسبة الادخار والاستثمار في هذا القطاع ومن ثم زيادة معدل نمو الدخل القومي [٥].

ج/سلبيات سياسة الإحلال محل الواردات:

بالرغم من تلك الفوائد التي جنتها الدول المطبقة لسياسة الإحلال محل الواردات والتي من أهمها تحقيق النمو الصناعي المرتفع نسبياً، وكذلك الاستغناء عن استيراد العديد من السلع الاستهلاكية وتوسيع قواعدها الصناعية وتحسين مهاراتها واكتساب الخبرات الفنية المتطورة؛ إلا أن هناك مجموعة من الانتقادات الموجهة لتلك السياسة بسبب ما تضمنه سوء التطبيق العملي لها. ومن أبرز تلك الانتقادات ما يلي:

١.أهملت هذه السياسة الطلب المحلي القائم ولم تأخذ في الاعتبار الطلب المستقبلي والذي يتحدد بعملية البناء الصناعي المتكامل تكنولوجياً، وإنتاجياً، وتسويقياً، كما يتحدد أيضاً بمعدلات الاستثمار

---

[١] -لمزيد من التفصيل أنظر: عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، بدون رقم طبعة، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٥)، ص٣٤٢.

[٢] -فليح حسن خلف، (استراتيجية التصنيع في الدول النامية)، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس. المجلد السادس؛ العدد الأول، 1992، ص١١.

[٣] -محمد الفرجاني حصن، أفريقيا وتحديات العولمة، مرجع سبق ذكره؛ ص٣٤٢.

[٤] -قاسم ناجي كاظم، (استراتيجيات التصنيع في الدول النامية: النتائج والدروس)؛ مجلة البحوث الصناعية مركز البحوث الصناعية، طرابلس ن المجلد السادس، العدد الأول، سبتمبر ١٩٩٦، ص٣٥.

[٥] -عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص٣٤٤، ٣٤٥.

وبتطور الدخل القومي وبتغير نمط توزيع الدخل. كما أنه يتغير بما يمكن إنتاجه من السلع المصنعة لما هو متاح من موارد اقتصادية[١]، وبالإضافة إلى المحددات السابقة للطلب المستقبلي للأفراد المستهلكين، فإن هذا الطلب يتحدد أيضاً بمدى التزايد في احتياجات هؤلاء الأفراد وتنوعها وتطورها مع مرور الزمن وتبعاً لتطور مستويات المعيشة، ناهيك عن اختلاف الأذواق والتغير في أسعار المنتجات الصناعية المختلفة.

٢.لم تستطع هذه السياسة تحقيق ذلك الوفر من العملات الأجنبية والذي من شأنه تغطية الاحتياجات من السلع الإنتاجية والوسيطة المستوردة، ويرجع ذلك إلى الاندفاع في بداية مراحل التصنيع إلى الرغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الاستيراد وذلك بإقامة الصناعات الاستهلاكية والاهتمام بها على حساب الصناعات التصديرية [٢].

٣.فشلت هذه السياسة في اختراق سوق الصادرات واعتمدت فقط على تصدير المواد الأولية؛ ومنذ الزيادة في استيراد المواد الشبه نهائية فإنه ازدادت الحاجة إلى معدات التشغيل لصناعات الإحلال [٣].

٤.لم يتم تطبيق هذه السياسة بشكل سليم أيضاً لأن السلع الرأسمالية والآلات المستوردة صممت أساساً لتلائم ظروف الدول الصناعية فهي تتيح تلافي النقص في الأيدي العاملة في تلك الدول وبالتالي فإن تحويلها إلى الدول النامية سيزيد من مشكلة البطالة الصناعية بدلاً من تخفيضها [٤].

٥.لم تساهم هذه السياسة في تطوير وتوسيع قطاع الزراعة، وذلك لأن الدول النامية كانت آنذاك في بداية مراحلها التصنيعية ولم تكن مؤهلة لإنتاج وسائل الإنتاج اللازمة للزراعة المحلية، ومن جهة أخرى فإن هذه السياسة جعلت معدلات التبادل في غير صالح قطاع الزراعة بسبب ارتفاع أسعار السلع الصناعية في مقابل أسعار السلع الزراعية، وهذا أثر على معدلات التبادل خاصةً في الدول التي تعتمد بشكل مباشر على الصادرات الزراعية[٥].

٦.أدت المغالاة في تطبيق سياسة الحماية التي تصل إلى حد منع الاستيراد للسلع الماثلة والمنتجة محلياً إلى انخفاض الاهتمام بالصناعات المحلية من حيث تخفيض كلفتها ورفع جودتها وذلك بسبب غياب المنافسة التي يمكن أن تواجهها تلك السلع في حالة وجود استيراد للسلع الماثلة والذي كان يمكن أن يدفعها لرفع جودتها وتخفيض كلفتها.[٦]

٧.لم يساهم تطبيق هذه السياسة في تغيير نمط تقسيم العمل الدولي لصالح الدول النامية حيث ظلت الدول التي اتبعت هذه السياسة مجرد مصدر للثروات الطبيعية والمواد الخام الأولية ومستوردا للتكنولوجيا ورأس المال من الدول المتقدمة مما زاد في اتساع الفجوة بينها وبين الدول التي استمرت في استعمارها ونهب مواردها.[٧]

ومما سبق يمكن ملاحظة التطبيق الخاطئ لسياسة الإحلال محل الواردات الذي جاءت نتائجه بزيادة نسبة الاستيراد بدلاً من تقليصها؛ ويمكن تفسير ذلك باتجاه الدول النامية واندماجها نحو تصنيع السلع الاستهلاكية، بقصد توفير الاحتياجات الأساسية لسكانها وذلك باستخدام وسائل ومستلزمات إنتاجية مستوردة وتكنولوجيا مستوردة مما أدى إلى استمرار الاختلال في هياكلها الإنتاجية حيث زادت سيطرة الإنتاج من السلع الاستهلاكية على هياكلها تلك، وذلك على حساب تصنيع السلع الإنتاجية والوسيطة؛ الأمر الذي أدى في النهاية إلى زيادة هذه الاختلالات الهيكلية في اقتصادات تلك الدول وازدادت تبعيتها الاقتصادية والتكنولوجية للدول المتقدمة.

---

[١] -حميد جاسم حميد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص٣٨٠.
[٢] -فليح حسن خلف، إستراتيجية التصنيع في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص١٢-١٤.
[٣]-محمد الفرجاني حصن، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٧٠،٢٦٩.
[٤]-فليح حسن خلف، استراتيجية التصنيع في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص١٢-١٤.
[٥]-قاسم ناجي كاظم، مرجع سبق ذكره، ص٣٧.
[٦]- فليح حسن خلف، استراتيجية التصنيع في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص١٢-١٤.
[٧]-قاسم ناجي كاظم، مرجع سبق ذكره، ص٣٧.

(٢). سياسة تشجيع الصادرات:

إن الأساس في تطبيق أو انتهاج هذه السياسة هو تنويع مصادر الدخل القومي الذي اعتمد في أغلب الدول النامية على حصيلة الصادرات من المواد الخام الأولية سواءً منها السلع الزراعية أو النفط الخام بالنسبة للدول النامية النفطية. وهذا النوع من الصادرات لايمكن الاعتماد عليه كمصدر ثابت للدخل لأن أسعار هذه المواد الخام تتعرض للتقلب المستمر، كما أن تصديرها في شكلها الأولي لا يضيف قيمة مناسبة للدخل القومي.

أ/مفهوم سياسة تشجيع الصادرات:

بصفةٍ عامة تتضمن هذه السياسة حماية الصناعات المحلية الناشئة والنهوض بها لتمكينها من المنافسة في الاسواق العالمية، ويمكن تعريف هذه السياسة بأنها الاتجاه نحو تحقيق الإنتاج المحلي المخصص للتصدير مع الأخذ في الاعتبار استقطاع جزء من ذلك الإنتاج لأغراض الاستهلاك المحلي، إن الهدف الأساسي من اتباع هذه السياسة هو الإنتاج أساساً للتصدير لتوفير العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة العجز في موازين المدفوعات وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية[١]

وهنا لابد من الإشارة إلى أن بعض الدول النامية التي انتهجت هذه السياسة تمكنت من زيادة القيمة التصديرية لبعض خامتها المحلية، ولكن تلك الزيادة تكون بسيطة دائماً؛ لأن عملية التحويل التي أجريت على تلك الخامات لم تتجاوز مرحلة أو اثنتين من المراحل الأولية للتصنيع وذلك كما في عمليات تكرير النفط الخام أو تنقية بعض الخامات من الشوائب وتجهيزها للاستخدام في الصناعات المتطورة للدول المستوردة لها[٢]؛ ويرجع عجز الدول النامية عن الوصول إلى مراحل التصنيع المتقدمة إلى قلة خبرتها وإمكانياتها التكنولوجية في هذا المجال، وعدم امتلاكها المصانع والأدوات الإنتاجية المتطورة واللازمة لمواكبة التصنيع المتقدم.

ب/أهداف سياسة تشجيع الصادرات:

بالإضافة إلى الهدف الرئيسي لهذه السياسة وهو تخفيف الضغط على موازين المدفوعات وتوفير قدر من العملات الأجنبية التي تستخدم في استيراد مستلزمات الإنتاج وفي الاستثمار؛ فإن هذه السياسة تحقق أهدافاً أخرى يمكن تلخيص أبرزها في التالي:[٣]

١.تساهم هذه السياسة في تجاوز مشكلة ضيق السوق المحلية في الدول التي طبقتها وذلك لأنها تقوم على أساس الطلب العالمي على الصادرات، وبالتالي يتم تصريف الإنتاج في الأسواق الخارجية.

٢ .يؤدي تطبيق هذه السياسة إلى تطور الصناعات المحلية التي ستحل محل الواردات ومن المفترض أن تكون قادرة على منافسة الصناعات المماثلة لها عند تصديرها إلى الأسواق الخارجية الأمر الذي يفرض زيادة الكفاءة الإنتاجية لتلك الصناعات بما يتيح لها تقليل التكلفة وتحسين النوعية. ومن جهةٍ أخرى فإنه قد يحدث أحياناً أن تتوسع وتتنوع تلك الصناعات ويخصص جزء منها للتصدير بعد سد حاجة السوق المحلية.

٣ .تساهم هذه السياسة في توليد قيمة مضافة أكبر للاقتصاد وذلك لأن إجراء مجموعة العمليات التحويلية على الخامات والموارد المحلية من شأنه أن يعطيها قيمة أكبر من قيمتها الأولية قبل التصنيع فيؤدي ذلك بدوره إلى زيادة القيمة المضافة في قطاع الصناعة؛ ومن ثم زيادة القيمة المضافة للدخل والناتج المحلي الإجمالي.

٤ .تساعد هذه السياسة أيضاً في إقامة الصناعات التصديرية المتكاملة الحلقات والتي تقضي بدورها تدريجياً على آثار تقسيم العمل الدولي والذي تتخصص بموجبه الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الخام التي تستفيد بها الدول المتقدمة وتستخدمها في صناعاتها المختلفة حيث يؤهلها لذلك تقدمها العلمي والتكنولوجي.

٥.تعتمد هذه السياسة على ما هو متوفر من موارد اقتصادية وأيدي عاملة لتحقيق الإنتاج التصديري مما يؤدي إلى تنويع الصادرات [١]. ويعني تنويع الصادرات إحلال السلع المصنعة محل الصادرات من المواد

---

[١] -فليح حسن خلف، استراتيجية التصنيع في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

[٢] -محمد أزهر سعيد السماك وآخرون، أساسيات الاقتصاد الصناعي، (الموصل، جامعة الموصل، ١٩٨٤)، ص ص١٦، ١٧.

[٣] -فليح حسن خلف، استراتيجية التصنيع في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤، ١٥.

الأولية التي تكون معدلات تبادلها متدهورة مقارنة مع السلع المصنعة؛ ومن جهةٍ أخرى فإن تنويع السلع المصدرة يعني استخدام أكبر جزء من الموارد المتاحة وهذا يساهم في تقليل الهدر والضياع بها فتزداد درجة استخدامها والانتفاع بها.

٦.تهدف سياسة تشجيع الصادرات أيضاً إلى تكوين المهارات الفنية والتكنولوجية المتخصصة؛ وذلك لأن المشروعات الصناعية التي تقوم بإنتاج صناعات التصدير تعتمد على تكنولوجيا كثيفة الاستخدام لرأس المال في أغلب الأحيان[٢]، ومضمون ذلك هو أن المشروعات المنتجة لصناعات التصدير تعتمد وبشكلٍ متزايد على وسائل وأساليب حديثة ومتطورة في النتاج والتشغيل؛ ويتطلب ذلك بدوره اكتساب الخبرة والمعرفة الفنية والتكنولوجية وتوافر الكوادر المؤهلة ناهيك عن ما يمكن أن يوفره توسع تلك الصناعات من فرص جديدة للاستخدام.

ج/سلبيات سياسة تشجيع الصادرات:

أدى التطبيق الخاطيء لسياسة تشجيع الصادرات إلى ظهور عدة سلبيات، ومن هذه السلبيات ما يلي:[٣]

١.إن حاجة الدول التي طبقت هذه السياسة لرأس المال اللازم لتمويل الصناعة؛ وكذلك حاجتها للتكنولوجيا والخبرات والمهارات المتقدمة. كل ذلك يزيد من تبعيتها للدول الصناعية المتقدمة وذلك بسبب حاجة الصناعات التصديرية لكل المستلزمات السابقة والتي يتم استيرادها من الخارج.

٢.أدت المبالغة في تطبيق هذه السياسة إلى إهمال قطاع الزراعة الأمر الذي جعل من الدول المطبقة لها والتي كانت تصدر الغذاء خاصةً دولاً مستوردة له. ومن ناحية أخرى فإن إنفاق بعض الدول النامية لمعظم عوائدها من تصدير المنتجات الصناعية على استيراد المواد الغذائية أدى إلى ظهور العجز في موازين مدفوعاتها بل وتطور ذلك إلى عجزها عن تسديد ديونها تجاه الدول المتقدمة.

٣.لم تستطع هذه السياسة تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن الدول الصناعية بل إن التعاون مع الشركات المتعددة الجنسية والاعتماد عليها في التمويل والتسويق والتنظيم والإدارة ونقل التكنولوجيا التقليدية والمتقادمة قد زاد من اندماج تلك الشركات في الاقتصاد النامي؛ ولقد ساعد على هذا الاندماج أن تلك الشركات كانت تتحصل على تسهيلات ممثلة في الإعفاءات والضمانات القانونية، والضمانات المالية أمام رأس المال والأرباح المتولدة في الدول النامية والتي جاءت كرد فعل من قبل تلك الدول على القيود والشروط المفروضة على صناعاتها المنخفضة الكفاءة والتي تفرض عليها من قبل الدول الصناعية وشركاتها المتعددة الجنسية.

٤.لم يساهم تطبيق هذه السياسة في تطوير بقية القطاعات الاقتصادية؛ لأن قطاع التصدير الحديث عادةً ما يرتبط مباشرةً بالخارج وهذا يعني أنه لا يمتلك أية روابط أمامية أو خلفية مع القطاعات الأخرى ليحفزها على النمو والتقدم؛ لأن هذا القطاع التصديري يعتمد على الخارج في مدخلاته وكذلك في مخرجاته بل إنه قد يتعدى على الموارد والقدرات المالية والبشرية للقطاعات الأخرى مما يؤدي إلى اختلال تلك القطاعات وعدم توازنها.[٤]

٥.أدى التطبيق العملي لسياسة تشجيع الصادرات هذه إلى ظهور القطاع التصديري المنفصل عن الاقتصاد الوطني للدول المطبقة لها والذي تولدت عنه أنماط استهلاكية غربية وخدمات مقدمة للفئات الاجتماعية المستفيدة من هذا القطاع كما تولد عنه عدم المساواة في توزيع الدخول؛ حيث كانت فئات معينة تحصل على الدخول المرتفعة وذلك على حساب حرمان الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.[٥]

ونستنتج مما سبق أن السب الرئيسي في فشل سياسة تشجيع الصادرات هو عدم قدرة صناعات الدول النامية على المنافسة في الأسواق العالمية وذلك بسبب عدم تمتعها بالمواصفات العالمية؛ حيث كان يجب التركيز في هذه السياسة على الصناعات الحيوية والحديثة، إلا أن الدول النامية لم تكن قادرة على توسيع قاعدتها الصناعية؛ كما تتشابه أغلب صناعاتها المخصصة للتصدير. ناهيك عن عدم تكامل

---

[١] -حميد جاسم حميد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص٣٨٣.
[٢] -نفس المرجع السابق وفي نطاق نفس الصفحة.
[٣] -قاسم ناجي كاظم، مرجع سبق ذكره، ص٤١-٤٣.
[٤] -فليح حسن خلف، استراتيجية التصنيع في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص ص١٥، ١٦.
[٥] -نفس المرجع السابق، ص١٦.

تلك الصناعات فيما بينها، كما تعمل هذه الصناعات عادةً بكفاءة ناقصة وتكلفة عالية. والأهم من ذلك كله هو أنها تركزت إما في الصناعات التقليدية كصناعة النسيج والجلود وبعض الصناعات الاستهلاكية البسيطة أو الصناعات المعتمدة على المواد الخام المصنعة تصنيعاً أولياً يتمثل في التكرير أو التنقية وغيرها من عمليات التحويل الأولي للخامات والمعادن، بالإضافة إلى أن تلك الصناعات كانت تتميز بمواصفات لا تتماشى مع المواصفات العالمية المطلوبة مما أدى إلى عدم طلبها وقبولها من جانب الأسواق العالمية بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية المناظرة لها. ومن جهةٍ أخرى فإن الطلب على تلك الصناعات هو طلب خارجي يتأثر بأسعار النفط العالمية وبأسعار الموارد الأولية والتي تتسم بالتقلب المستمر بل الهبوط التدريجي في أغلب الأحيان.

(٣). سياسة الاعتماد على الذات:

إن التطبيق العملي للسياسات التصنيعية السابقة تضمن العديد من السلبيات التي أدت إلى المزيد من الضغط على موازين المدفوعات وعزز من تبعية الاقتصاد النامي واندماجه في الاقتصاد الصناعي المتقدم؛ فظلت أجهزته الإنتاجية متخلفة وعاجزة حتى عن تلبية الاحتياجات الأساسية , ونتيجة لذلك ظهرت سياسات تصنيعية بديلة مختلفة وكان من أبرزها سياسة الاعتماد على الذات.

وتعني سياسة الاعتماد على الذات التوجه نحو تحقيق الإنتاج الصناعي المحلي اعتماداً على ما هو متوفر من إمكانيات وموارد محلية؛ وهذا لا يعني عدم الاستيراد أو التصدير ولكن يكون ذلك في حدود معينة ويبقى الهدف الأساسي للتصنيع هو توفير الاحتياجات الأساسية اعتماداً على قدرة الاقتصاد الصناعية الذاتية.[١]

وتتمثل مزايا وأهمية هذه السياسة بالنسبة للدول النامية في أن الدولة التي تطبقها تتمكن من بناء منتجاتها الرأسمالية كقاعدة تنطلق منها للتصنيع دون الاعتماد على غيرها من الدول؛ ويتحقق ذلك بتوفر متطلبات التصنيع محلياً وهي المواد الخام ورأس المال، والأيدي العاملة، والتكنولوجيا.

إن مضمون هذه السياسة يتمثل في الجمع بين سياستي الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات في خلطة واحدة يتم وضعها بناءً على إمكانيات الاقتصاد المحلي الذاتية وموارده المتاحة وذلك بهدف تحقيق التنمية الشاملة فيه، وضمان نموه نمواً متوازناً خالياً من الإختلالات الهيكلية؛ وكذلك ضمان تطوره وتجدده المستمر لكي يمكنه مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الصناعية في العالم. والدول النامية مجتمعة تمتلك القدرة على التطور في مجال التصنيع فهي تمتلك الإمكانيات اللازمة لذلك سواءً الإمكانيات المادية أو البشرية أو الطبيعية.

ويجب الإشارة هنا إلى أن نجاح عملية التصنيع في الدول النامية لا يتحقق إلا بتبني سياسة تصنيعية ترتكز على تنمية تلك الموارد والإمكانيات المحلية وتوجيهها وتعبئتها واستخدامها بالشكل المناسب والعقلاني، وكذلك الاستعانة بالموارد الأجنبية سواءً الخبرات أو التكنولوجيا الصناعية أو القروض الأجنبية بالشكل الذي لا يجعل تلك الدول مدينة للدول الأجنبية المقرضة فيؤدي ذلك إلى عرقلة التصنيع.[٢]

ونستنتج من كل ما سبق أن على الدول النامية تبني سياسة الاعتماد على الذات بالمفهوم المشار إليه باعتبارها السياسة التصنيعية الأكثر ملائمة لها طالما أنها جعلت التصنيع خياراً أو استراتيجية للتنمية الشاملة. وذلك لأن الاعتماد على الذات في هذه الحالة يتضمن تحقيق النمو الصناعي بمقومات محلية ذاتية وذلك بالجمع بين عناصر كل السياسات السابقة بشرط أن تكون هذه العناصر متكاملة ومتناسقة فيؤدي مزجها معاً في النهاية إلى تحقيق التنمية الشاملة في تلك الدول.

---

[١] -فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

[٢] -حميد جاسم حميد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص.٣٩، ٣٩١.

إن أبرز المنطلقات التي ترتكز عليها تلك السياسات الملائمة للدول النامية تتمثل في التركيز على إقامة حلقات التصنيع المتكاملة التي تكون الأولوية فيها للصناعات الاستراتيجية المهمة سواءً فيما يتعلق بتوفير الاحتياجات الضرورية للاستهلاك المحلي أو فيما يخص توفير الأمن الاقتصادي والدفاعي للدولة، بالإضافة إلى إقامة الصناعات التصديرية اللازمة لتوفير النقد الأجنبي والوصول بالطاقات الإنتاجية إلى المستوى الأمثل مع تطوير القدرات البشرية كماً ونوعاً. بالإضافة إلى إقامة صناعات محلية معوضة عن الاستيراد وكذلك ضرورة الاهتمام بمشروعات الصناعات الإنتاجية المعتمدة على المستلزمات المحلية واختيار ما يناسبها من تكنولوجيا وخبرات مختلفة.[١]

وبالنسبة لسياسة التصنيع الأكثر ملائمة للدول النامية لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار نوع من التكامل الإقليمي والتنسيق بين تلك الدول، والتخطيط العلمي السليم لأجل إقامة صناعات متكاملة ومعتمدة كلياً على الذات الأمر الذي يحقق لها الاستقلال الاقتصادي والتكنولوجي ويمكنها من كسر حلقة التبعية للاقتصاد الصناعي المتقدم ويتيح لها مواجهة تيار العولمة بما يحقق مصالحها ويضمن استقرارها وتخلصها من الفقر والتخلف.

ثالثاً/ سياسات التنمية الصناعية في ليبيا:

بالنسبة لسياسات التصنيع المطبقة في ليبيا فإنه يبرز من خلال دراسة خطط التنمية في ليبيا، تعدد الاستراتيجيات الصناعية المتبعة، أو بالأحرى السياسات المتبعة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية؛ فهي تتراوح بين استراتيجية للتصنيع تعتمد على سياسة الإحلال محل الواردات والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات السلعية المختلفة كصناعات الاستهلاك النهائي، وصناعة الاستهلاك الوسيط إلى إستراتيجية تعتمد على تشجيع وإقامة الصناعات التصديرية بالإضافة إلى السعي نحو تصدير الفائض من إنتاج الصناعات التي أقيمت بهدف الإحلال محل الواردات بعد تغطية احتياجات السوق المحلي[٢]، ويمكن القول بذلك أن البداية الحقيقية للنشاط الصناعي بدأت بعد سنة ١٩٧٢، حيث استهدفت المرحلة السابقة (١٩٦٩-١٩٧١) تصحيح العديد من الأوضاع الاقتصادية السائدة في تلك الفترة وإعداد الخطط التنموية الشاملة [٣]، وفي الفقرة التالية سنتعرض لأهم السياسات الصناعية التي تم الاعتماد عليها في تحقيق تلك الإصلاحات في الاقتصاد الليبي.

(١). سياسة الإحلال محل الواردات:

إن سياسة الإحلال محل الواردات ركزت عليها خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) فكانت الأولوية في هذه الخطة لثلاثة فروع بهدف سد حاجة السوق المحلية وتوفير احتياجات الأفراد من السلع الأساسية المتمثلة في منتجات الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء، وبعض منتجات الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية.

ونلاحظ في هذا الاتجاه التصنيعي أن تلك الخطة استهدفت أن تنمو الصناعات الغذائية بنسبة (٤٥٪) وبمعدل نمو سنوي مركب (١٣.٥٪)، وأن تنمو الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية بنسبة (٩٦٪) وبمعدل نمو سنوي مركب (٢٥٪). أما صناعة مواد البناء فقد استهدفت الخطة نموها بنسبة (٥٨٪) وبمعدل نمو سنوي مركب (٣٧٪).[٤]

ومن هذه المستهدفات نستنتج بأن ليبيا خلال فترة الخطة الثلاثية وهي في بداية تجربتها التصنيعية قد دخلت كل من المرحلة الأولى والثانية لسياسة الإحلال محل الواردات، حيث كان الهدف الأساسي من تطبيق هذه السياسة هو تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الاستيراد خاصةً

---

[١] -فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص١٩-٢١.

[٢] -محمد عبد الجليل أبو سنينة، (الصادرات الصناعية الليبية: الواقع والإمكانيات المتاحة والعوامل المحددة لتنميتها وتنويعها. دراسة للقطاع الصناعي الليبي ١٩٧٠-١٩٨٩)، مجلة البحوث الاقتصادية. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، المجلد الرابع. العدد الأول (مارس١٩٩٢)، ص٤.

[٣] -عبد الله إدريس فضل، عبد الله الهادي الكموشي، مرجع سبق ذكره، ص٤١.

[٤] -وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٣-١٩٧٥)، ص٣٨.

بالنسبة للسلع الاستهلاكية الغذائية وهذا كمرحلة أولى للإحلال محل الواردات. أما المرحلة الثانية للإحلال فقد ركزت على الإحلال محل الصناعات الوسيطة كمواد البناء والصناعات البتر وكيماوية التي تتمتع ليبيا بميزة نسبية في إنتاجها، ولم تدخل ليبيا في هذه الفترة إلى سوق إنتاج السلع الإنتاجية لأنها مازالت آنذاك في بداية مراحلها التصنيعية.

وبالنسبة لهذه السياسة التصنيعية فقد تم تطبيقها في ليبيا نتيجة لعدة أسباب منها انخفاض تكلفتها الاقتصادية، وانخفاض مستوى الكفاءة الفنية في الإنتاج، بالإضافة إلى احتياجاتها البسيطة من السلع الإنتاجية المستوردة؛ وكذلك نظراً لتوفر المواد الأولية الرخيصة وتوفر اليد العاملة.[١]

(٣). سياسة تشجيع الصادرات:

وهذه السياسة ركزت عليها كل من خطتي التنمية (١٩٧٦-١٩٨٠)،(١٩٨١-١٩٨٥)؛ حيث اهتمت الخطة التنموية (١٩٧٦-١٩٨٠) بالصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية التي تقوم على استغلال النفط الخام كمادة أولية وذلك بهدف تصدير هذه الصناعات بعد سد حاجة السوق المحلية منها. أما خطة التنمية (١٩٨١-١٩٨٥) فقد استهدفت تصدير (٨٠٪) من الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية والاهتمام أيضاً بتنمية الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الهندسية وبعض الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب وصناعة الألومنيوم وبعض الصناعات الرأسمالية والوسيطة الأخرى؛ التي كان الهدف الأساسي من إنتاجها وتنميتها جميعاً هو سد حاجة السوق المحلية ثم تصدير الفائض عند وجود الإمكانية لذلك.[٢]

كما أن الفترة (١٩٨٦-١٩٩٣) واصلت تطبيق سياسة تشجيع الصادرات حيث أنها تميزت "بإعادة برمجة بعض الأهداف وفق بعض المعطيات الاجتماعية والاقتصادية، ولعل أبرزها التحول نحو النشاط التشاركي والملكية الاجتماعية والتفكير في وضع سياسات جديدة للدخول في الصناعات التصديرية"[٣]. أما الخطة التنموية للفترة (١٩٩١-١٩٩٥) فقد تميزت في اتجاهاتها عن خطط وسياسات التنمية التي سادت قبلها؛ في أنها طبقت كل من سياسة الإحلال محل الواردات وسياسة تشجيع الصادرات في خط متوازي.

ونلاحظ هذا الاتجاه من خلال ارتكاز الخطة على محورين رئيسيين هما:[٤]

١.إقامة الصناعات التي تلبي الحاجات الأساسية للمواطنين من مأكل وملبس ومسكن؛ وإنشاء الطاقات الصناعية التي تنتج تلك السلع وتحقق الإحلال الكامل والجزئي منها، وحسبما يتوفر لكل منها من موارد ومقومات محلية.

٢.الاستفادة من الموارد الطبيعية المحلية بإنشاء صناعات لتغطية الاحتياجات المحلية وللتصدير بهدف العمل على تنويع الموارد الوطنية من النقد الأجنبي وزيادة القيمة الاقتصادي لتلك الخامات ولتحقيق ذلك تم إقامة العديد من الطاقات الصناعية في مختلف الأنشطة الصناعية.

إن هذه الخطة تشير إلى أنه قد تم اتباع سياسة الاعتماد على الذات ومحاولة استخدام الموارد والإمكانيات المحلية وصولاً إلى إشباع الاحتياجات المحلية أولاً ومن ثم التصدير.

وبعد استعراض سياسات التصنيع في الدول النامية ومنها ليبيا؛ فإن هذه الدراسة ستحاول تحليل اتجاهات التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي بهدف التعرف على المدى الذي توصل إليه الإنجاز التنموي الذي تم فيه انتهاج سياسات التصنيع المذكورة؛ وسيعتمد هذا التحليل على دراسة الهيكل الصناعي للفترة (١٩٧٥-٢٠٠٠) حسب الأنماط والسياسات الصناعية المطبقة للإحلال محل الواردات أو المشجعة للصادرات. ولإجراء ذلك التحليل نورد الجدول التالي:

---

[١] - قاسم ناجي كاظم، مرجع سبق ذكره، ص ص٣٣، ٣٤.

[٢] -محمد عبد الجليل أبو سنينة، مرجع سبق ذكره، ص ص٥، ٦.

[٣] -عبد الله إدريس فضل، عبد الله الهادي الكموشي، مرجع سبق ذكره، ص٤١.

[٤] -أمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة، مشروع خطة التحول (١٩٩١-١٩٩٥)،لقطاع الصناعات الخفيفة،ص ص٥،٤.

الجدول رقم (١)[١] الأهمية النسبية للصناعات التحويلية للفترة (١٩٧٥-٢٠٠٩). حسب نمط التصنيع (٪)

النشاط الصناعي	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٨	٢٠٠٠
أنشطة معوضة عن الاستيراد	٧٧.٢	٧٠.٧٦	٧٠.٨٦	٦٥.٤٤
تشجيع الصادرات	٢٢.٨	٢٩.٢٤	٢٩.١٤	٣٤.٥٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يشير الجدول رقم (١) إلى وجود عدم توازن أو اختلال في هيكل الصناعة عند تقسيمه حسب النمط أو السياسة التصنيعية المتبعة؛ حيث تزيد الأهمية النسبية للصناعات المعوضة عن الاستيراد بشكل كبير نسبياً عن نظيرتها المشجعة للتصدير طوال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٠)، وهذا يعني"أن السياسات الصناعية بشقيها التعويضي والتصديري قد غاب عنها تقريباً النهج التكاملي للتصنيع، وكانت تقوم إلى حدٍ كبير على منهج جزئي ونمط مبتور، الأمر الذي يؤكد الحاجة الملحة إلى الاهتمام بهذين الاتجاهين كأنماط متكاملة ومتعايشة للتصنيع مع مراعاة اختلاف أهمية كل نمط ارتباطاً بمرحلة التنمية الصناعية"[٢].

إن غياب الإرادة والإدارة الصناعية السليمة خلال الفترة السابقة لعام (٢٠٠٠) ترتب عليه اتخاذ مجموعة من القرارات التي من أهمها التوقف عن منح الشركات الصناعية حق فتح اعتماد توريد المواد والآلات وقطع الغيار إلا في أضيق الحدود وبإجراءات وشروط صعبة للغاية، بالإضافة إلى القرار المتضمن إلغاء أمانة الصناعة والمعادن في شهر مارس (٢٠٠٠) واستبدالها بكيان ضعيف سمي "الهيئة العامة للتصنيع" والتي لم تستمر طويلاً قبل أن يتم حلها وتوزيع مصانع عدد من شركاتها الصناعية على الشعبيات؛ ولقد أثرت هذه القرارات على إنتاجية قطاع الصناعة وتسببت في تغيير تصنيف فروعه ,اثرت على استمرار تطبيق السياسات التصنيعية السابقة [٣].

أما الفترة التي تلت عام ٢٠٠٠؛ فقد كان التحليل فيها معتمداً على تغيير تصنيف الصناعة من معوضة عن الاستيراد أو مشجعة للتصدير إلى صناعات متنوعة للاستهلاك المحلي وما يفيض يتوجه للتصدير؛ ولعل السبب في ذلك التغيير هو فشل التجربة الصناعية للفترة ما قبل عام (٢٠٠٠) الأمر الذي أدى إلى عدم سير القطاع الصناعي على نفس الوثيرة السابقة، ويمكن توضيح هذا التصنيف بالجدول التالي:

الجدول رقم (٢)[٤] المبيعات المحلية كنسبة من الإنتاج المحقق (٪)

السنة	نسبة المبيعات المحلية إلى الإنتاج المحقق
٢٠٠٣	٪٨٤
٢٠٠٤	٪٨٦
٢٠٠٥	٪٩٣
٢٠٠٦	٪٨٩
٢٠٠٧	٪٨٥
٢٠٠٨	٪٩٣
٢٠٠٩	٪٩٥

يشير الجدول رقم (٢) إلى استمرار الخلل في تطبيق سياستي التصنيع المذكورتين؛ فبالرغم من الارتفاع النسبي للمبيعات المحلية فإنه وخاصةً "في السنوات الثلاث الأخيرة يلاحظ وجود الواردات من

---

[١]-أنظر:
- فلاح خلف علي الربيعي((القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي))، جامعة عمر المختار. ليبيا. ٢٠٠٧، ص٢٠.
- الكتاب الاحصائي، الهيئة العامة للمعلومات، (طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٧) ص١٨٣.
- الكتاب الاحصائي، الهيئة العامة للمعلومات، (طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٩) ص٢٣٦.

[٢] -فلاح خلف علي الربيعي((القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي))، جامعة عمر المختار. ليبيا. ٢٠٠٧، ص٢٠.

[٣]-أنظر في ذلك: عمر عثمان زرموح، دور الصناعة في تحديد ملامح الاقتصاد الليبي، http://www.abhatoo.net.ma/، تاريخ الاطلاع ٢٠١٣/٤/٢٤.

[٤]- تقارير الإنتاج للشركات التابعة لشؤون الإنتاج باللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، سنوات مختلفة.

كثير من السلع مثل: الأحذية والصناعات الجلدية، الملابس بمختلف أنواعها، المشروبات الغازية، المكرونة، الحواسيب، إطارات السيارات، الأثاث، الأفران الأجهزة المرئية" [١].ومن جهةٍ أخرى وكما هو الحال في السنوات السابقة فإن حوالي (٩٧.١٪) من قيمة الصادرات تمثلت في صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي والمسال؛ ولقد بلغت قيمة الصادرات حسب أقسام السلع حوالي (١٤.١٩٦٣٤٠) مليون دينار، (٣٤.٠٧٠٨٥٢) مليون دينار خلال السنوات (٢٠٠٩)، (٢٠١٠) على التوالي[٢].

إن زيادة الواردات من هذه السلع وغيرها من سلع الاستهلاك النهائي والتي تحاول الشركات الوطنية تحقيق الاكتفاء منها لأكبر دليل على إخفاق سياسة الإحلال محل الواردات؛ وما يؤكد ذلك "أن بعض هذه الشركات الوطنية أصبح على حافة الإفلاس نظراً للخسائر السنوية المستمرة ولعدم قدرتها على دفع التزاماتها، نظراً لتكدس إنتاجها وإحجام المستهلك عن شراء هذا الإنتاج [٣]، حيث بلغت قيمة الإنتاج التام المكدس لعام (٢٠٠٣) حوالي (٦.١٨٤) مليون دينار وازداد في عام (٢٠٠٧) إلى (٢٠.٦٢١) مليون دينار؛ ثم انخفض في عام (٢٠٠٩) إلى (١٢.١٩٥) مليون دينار؛ ويؤكد ذلك قلة بل انعدام القدرة التنافسية لقطاع الصناعة؛ حيث أن هناك تكدس واضح في الإنتاج مما يؤكد على أن الصناعات المحلية مازالت دون المستوى المطلوب للدخول في السوق الدولية فهذه الصناعات في بدايتها وتحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد لتثبت نفسها في تلك السوق.

ولعل أبرز الاسباب التي أدت إلى تكدس الإنتاج ما يلي: [٤]

١.صعوبات التسويق وضعفه لمختلف المنتجات، وعدم إقبال الجهات المعنية.

٢.عدم رغبة المستهلك في بعض السلع، وتوفر سلع منافسة في السوق.

٣.بقايا طلبيات محلية وخارجية بمواصفات غير مطلوبة وغير مناسبة وبجودة منخفضة.

ومن جهةٍ أخرى فإن المعروف عن الصادرات الليبية أنها مازالت لم تتمكن من اكتساب صفة التنوع المطلوب لضمان تسويقها عالمياً لأنها انحصرت على الأغلب في بعض الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية وهذا يؤكد استمرار ضيق القاعدة الإنتاجية الصناعية للاقتصاد الليبي وضعف قدرتها على المنافسة في السوق العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك كله فإن طبيعة الصادرات الصناعية الليبية تجعل من سياسة تشجيع الصادرات سياسة متعثرة؛ حيث تتمثل تلك الصادرات غالباً في بعض المواد الخام أو السلع الوسيطة أو شبه المصنعة وهي عموماً سلع غير معدة للاستعمال النهائي الأمر الذي يجعلها غير مقبولة في الأسواق العالمية وبالشكل المطلوب [٥].

الاستنتاجات

١ .طبقت الدول النامية نفس السياسات التصنيعية التي اتبعتها قبلها الدول الصناعية المتقدمة ولكن تبين أن الأولى لم تستطع الاستفادة من تجربة الثانية بل إنها طبقت تلك السياسات بشكلٍ خاطيء؛ بل إن الدول الصناعية كانت تستغل الدول النامية كمنافذ عبور لتسويق منتجاتها بعد استغلال مواردها الطبيعية وخبراتها.

٢ .بالنسبة للاقتصاد الليبي استهدفت جميع خطط التنمية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية وكان من بين هذه الأهداف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج والصادرات وذلك من خلال تطبيق سياستي الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات؛ غير أن التطبيق العملي لهاتين السياستين كان به نوع من القصور وعدم التكامل؛ حيث كان من نتائج سياسة الإحلال محل الواردات زيادة تبعية القطاع الصناعي إلى الاقتصاد المتقدم وذلك بزيادة الاستيراد لمستلزمات الإنتاج من

---

[١] -عطية المهدي الفيتوري، ((التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية))، مجلة دراسات، السنة الرابعة، العدد الثاني عشر، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٣، ص ١٨٠.

[٢] -ملخص احصائيات التجارة الخارجية ٢٠١٠، الهيئة العامة للمعلومات، (طرابلس، ليبيا، ٢٠١٠) ص.

[٣] -نفس المرجع السابق، ص ١٨٠، ١٨١.

[٤] -تقارير الإنتاج للشركات التابعة لشؤون الإنتاج باللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، سنوات مختلفة.

[٥] -عطية المهدي الفيتوري، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨.

السلع الوسيطة وكذلك السلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج السلع التي ستحل محل الواردات، وجاءت سياسة تشجيع الصادرات مكملة لصورة التبعية تلك حيث فشلت الصناعات المحلية غالباً في المنافسة داخل الأسواق العالمية، ناهيك عن غياب الارتباطات الأمامية والخلفية داخل هيكل الصناعة عموماً.

٣ .إن الخطط التنموية خلال الفترة السابقة لم تتمكن من إدماج الاقتصاد الليبي في العالم الخارجي؛ حيث لم تتاح له الفرصة مثلاً بالدخول في منظمة التجارة العالمية مقارنةً ببعض الدول النامية الأخرى التي حصلت على عضوية تلك المنظمة.

التوصيات:

١. على مستوى الدول النامية يمكن تحقيق التنمية الصناعية وتصحيح الاختلال في الهيكل الإنتاجي بتحقيق القدر المناسب من التوازن بين السياسات التصنيعية المتبعة وهذا يتأتى بتوجيه الاستثمارات والموارد الاقتصادية بما يحقق ذلك القدر من التوازن. وهذه هي سياسة الاعتماد على الذات التي تختلف عن سياستي الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات في أنها تؤسس القطاع الصناعي بالاعتماد على الذات من خلال الاستخدام الاقصى للموارد والتكنولوجيا المحلية؛ وكذلك استخدام الاستثمارات ورأس المال المحلي والعمالة والأدوات المحلية؛ وذلك كله يجب أن يتم في إطار التكامل الاقتصادي والتنسيق والتعاون بين تلك الدول.

٢. على مستوى الاقتصاد الليبي يساعد تطبيق كلاً من سياستي الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات في خط متوازي على زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتصحيح الهيكل الصناعي وذلك باعتبارهما سياستين مكملتين لبعضهما وليستا متنافستين، وسيكون الدور الأكبر في هذا السياق لتخصيص بعض الموارد الاقتصادية المحلية للإنتاج لأغراض التصدير، والبعض الآخر لإنتاج صناعات محلية تحل محل الواردات من نظيرتها التي كان يتم استيرادها. ويعني ذلك باختصار ضرورة تحديد التوليفة الملائمة من السياستين وتطبيقها بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية المحلية.

٣. إن التخطيط المستقبلي للصناعة الليبية لا بد أن يأخذ في اعتباره ضرورة انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية وهذا لا يتأتى إلا من خلال التعرف على الموارد الطبيعية المحلية لإمكانية إقامة صادرات صناعية عليها كما هو الحال في الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية؛ حيث تتيح هذه الخطوة "اختيار الاستراتيجية المناسبة لتحقيق أهداف خطة التنمية في ضوء إمكانية دخول ليبيا للمنظمة خلال مدة خمس سنوات مثلاً"

٤. إن إعادة تأهيل الشركات الصناعية الوطنية وإتاحة المجال لمشاركة القطاع الخاص في أنشطتها المختلفة من شأنه تدعيم قاعدة الصناعة المحلية؛ حيث تظهر في هذه الحالة قدرات قطاع الأفراد وابتكاراته التي ترفع من جودة المنتجات وتحقق مخرجات صناعية متنوعة وقادرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

٥. ضرورة العمل على زيادة انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي من خلال إبرام العقود والاتفاقيات التجارية مع الدول المتقدمة. كما يجب التشجيع على رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني خاصةً في إطار منظمة التجارة العالمية وفي إطار المشروعات العربية المشتركة.

٦. ضرورة العمل على تنويع قاعدة الصادرات وبالأخص الصادرات التي يتمتع فيها الاقتصاد الليبي بميزة نسبية مثل الصناعات القائمة على مدخلات قطاع النفط وهي البتر وكيماويات.

المقترحات لدراسات مستقبلية:

نقترح لإجراء الدراسات المستقبلية في هذا المجال أن يتم تناول سياسات التصنيع في الدول النامية عموماً وفي ليبيا بصفةٍ خاصة ليس من وجهة نظر التحليل الوصفي فقط ؛ وإنما يمكن إضافة

تحليل نماذج اقتصادية قياسية مثل تحليل الانحدار للعلاقة بين كل من الصادرات الصناعية والواردات مع الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة مدى تأثير قطاع التجارة الخارجية على ذلك الناتج وبالتالي دوره في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي والتنويع المطلوب في الاقتصاد الكلي. وبالنسبة للاقتصاد الليبي فإنه يمكن إجراء دراسات مستقبلية حول إيجاد قواعد للبيانات لمساعدة القطاع الصناعي المحلي على اتخاذ القرارات التي من شأنها ترقية وتشجيع الصادرات الصناعية ، بالإضافة إلى إمكانية إجراء دراسات مستقبلية للتعرف على تلك المعوقات والمشاكل التي تقف أمام المصدرين والعمل على تلافيها ؛ ناهيك عن تلك الدراسات التي يمكن إجراءها حول تطوير القدرات التصديرية للقطاع الصناعي ودعم قدرة المنتجات الصناعية على المنافسة في الأسواق الخارجية. كما يمكن إجراء دراسات مستقبلية لإمكانية القيام بالتصنيع المحلي لما يتم استيراده حتى وإن اقتضى الأمر في البداية استيراد بعض السلع الوسيطة والسلع نصف المصنعة لاستخدامها في التصنيع المحلي ومن ثم إعادة تصدير المنتجات النهائية.

المراجع:

أمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة، مشروع خطة التحول (١٩٩١-١٩٩٥)،لقطاع الصناعات الخفيفة.

بدر الدين حسين جبر، "التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٠"، مجلة المصرفي، (الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد الثاني والستون، ديسمبر ٢٠١١).

تقارير الإنتاج للشركات التابعة لشؤون الإنتاج باللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، سنوات مختلفة.

حميد جاسم حميد وآخرون، الاقتصاد الصناعي، (دار الكتب للطباعة والنشر: القاهرة ١٩٧٩).

عبد الله إدريس فضل، عبد الله الهادي الكموشي ((استراتيجيات التصنيع _الأسس والأهداف))، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، المجلد الرابع؛ العدد الثاني (مارس ١٩٩٥).

عطية مهدي سليمان، ((استراتيجية التصنيع العربية ودور مؤسسات التمويل في تمويل وترويج المشروعات العربية الصناعية المشتركة))، مجلة التنمية الصناعية ودور المؤسسات المالية العربية، (اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٨٧).

عمر عثمان زرموح، دور الصناعة في تحديد ملامح الاقتصاد الليبي http://www.abhatoo.net.ma/

عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٥).

فلاح خلف علي الربيعي، ((القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي))، جامعة عمر المختار. ليبيا، ٢٠٠٧.

فليح حسن خلف، (استراتيجية التصنيع في الدول النامية)، مجلة البحوث الصناعية، (مركز البحوث الصناعية، طرابلس. المجلد السادس؛ العدد الأول، 1992).

قاسم ناجي كاظم، (استراتيجيات التصنيع في الدول النامية: النتائج والدروس)؛ مجلة البحوث الصناعية، (مركز البحوث الصناعية، طرابلس، المجلد السادس، العدد الأول، سبتمبر ١٩٩٦).

محمد الفرجاني حصن، أفريقيا وتحديات العولمة، (الدار المصرية اللبنانية: القاهرة؛ المكتبة الجامعية؛ غريان، ليبيا، ٢٠٠٣).

محمد عبد الجليل أبو سنينة، (الصادرات الصناعية الليبية: الواقع والإمكانيات المتاحة والعوامل المحددة لتنميتها وتنويعها. دراسة للقطاع الصناعي الليبي ١٩٧٠-١٩٨٩)، مجلة البحوث الاقتصادية، (مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، المجلد الرابع. العدد الأول مارس ١٩٩٢).

وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٣-١٩٧٥).

Wessam A., "Impact of International Economic Embargoes on the Libyan Foreign Trade". International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences June 2012, Vol. 1, No. 3، www.hrmars.com

****